أهميةُ جَمعِ المخطوطاتِ في تحقيقِ كُتُبِ الحديث وضَوابطُ اختيارِها

(ويتضمن الموازنة بين مناهج المُحَدِّثين وقواعد المُحَقِّقين المتأخرين)

قاسم علي سعد

كلية الشريعة والدراسات الاسلامية - جامعة الشارقة

الشارقة - الإمارات العربية المتحدة

تاريخ الاستلام 2012-03-20 **تاريخ القبول 2012-05-10**

ملخص البحث

رسم المحدِّثون للأمة منهجاً سديداً يحفظ لها دينها وتراثها، ومن ذلك إرساؤهم قواعد تحقيق النصوص، وقد جاء هذا البحث ليبين أهمية الاستقصاء في جمع النسخ وتتبع الأصول، ويحذّر من مخاطر الإخلال به، ويُحدِّد الضوابط المثالية لاعتماد ما يصلح من النسخ في عملية التحقيق، وما لا يصلح، وذلك من خلال ما نصَبه المحدِّثون من معالم، وما توصلوا إليه من خلال تجاربهم الرائدة. وعمل هذا البحث على التنويه بأنموذج فريد في هذا المضمار، وهو النسخة اليُونِيْنِيّة من صحيح الإمام البخاري، طبّق فيها صاحبها قواعد المحدِّثين العليا وطريقتهم المثلى، في وقت لم يكن فيه للكثير من الناس في هذا السبيل آثار تُقتفى ولا معالم تُرتجى، ولو توافرت للمحدِّثين السابقين الأسباب المهيَّأة في زماننا، لأتوا بالعجب العُجاب

بسم الله الرحمن الرحيم

استهلال

الحمد لله وليّ التوفيق، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث بالأمر الحقيق، والمؤيّد بالبُرهان الوثيق، وعلى آله وأصحابه أولي العزم والتحقيق.

أما بعد: فإن المحدِّثين رسموا للأمة منهجاً سديداً يحفظ لها دينها، ويصون تراثها، ومن ذلك إرساؤهم لقواعد تحقيق النصوص، وعنا منهم بجمع النسخ والأصول، ووضعُهم الضوابط الدقيقة لاختيار الأصلح منها، حتى تُقدّم نصوص الإسلام ووثائق أهله على وجهها السويّ من غير إفراط ولا تفريط.

لكن الكثير ممن يشتغل بالتحقيق اليوم فرّطوا بتلك القواعد، وتساهلوا في عملية التحقيق، فاكتفوا بما تيسّر لهم من نسخ سهلة المنال، دون اجتهاد في التتبع ومحاولة الاستقصاء، فلم تبلغ أعمالهم الدرجة المرجوة، ومن كان ينشد الحقيقة كاملة، لا يرضى بذاك الاجتزاء.

كما أن جماعة من هؤلاء المحققين لم يلتزموا بالضوابط المنهجية -التي أسداها المحدثون إلى الناس- لاختيار النسخ الجديرة بالاعتماد، فنصّبوا بعض النسخ أمّاً مع أنها لم تبلغ تلك المكانة -وإن كانت جيدة-، وتصرّفوا في النص بعد ادعاء اعتماد الأم، ووقعوا في التلفيق بين الروايات المتعددة عن المؤلف، وقدّموا النسخة بمجرد أسبقيتها الزمانية، واضطربوا في تحديد الحالات التي يُلجأ فيها إلى اعتماد التلفيق.

وقد جاء هذا البحث ليبين أهمية الاستقصاء في جمع النسخ وتتبع الأصول، وليُحدِّد الضوابط المثالية لاعتماد ما يصلح منها في عملية التحقيق، وذلك من خلال ما نصَبه المحدِّثون من معالم، وما توصلوا إليه من خلال تجاربهم الرائدة، التي أشاد بها الموافق والمخالف، واستفاد منها القريب والبعيد.

وعمل هذا البحث على التنويه بأنموذج فريد في هذا المضمار على الرغم قِدم عهده، طبّق فيه صاحبه قواعد المحدثين العليا وطريقتهم المثلى، في وقت لم يكن فيه للكثير من الناس في هذا السبيل آثار تُقتفى ولا معالم تُرتجى، ولو توافرت للمحدثين السابقين الأسباب المهيَّأة في زماننا، لأتوا بالعجب العُجاب.

فرحم الله أسلافنا الأماجد الذين تفانوا في خدمة دينهم وأمتهم، بل خدموا البشرية جمعاء رجاء الوصول إلى الحقيقة الكاملة.

وصلى الله وسلم وبارك على معلم الناس الخير، ودالّهم على الحق، سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

تمهيد

المخطوط كنز ثمين من تراثنا المجيد، وعِلْقُ مَضَنَّة، وَصَل حاضرَ الأمة بماضيها العريق، وأسهم في استمرار وجودها الحضاري، وإبقاء دينها غضّاً طريّاً، وسلّمها من الذوبان الذي حلّ بالآخرين.

وقد اجتهدتْ هذه الأمة منذ عهدها الأول بحفظ تلك الوثائق الحفيلة، وانتهجت في ضبطها وصونها مسلكاً بديعاً فريداً، صار مَعْلَماً للناس. فالقرآن الكريم جُمع في عهد أبي بكر □ على الوجه الذي أراده الله، ولم يُحَقَّق كتاب في الدنيا كما حُقّق هذا الكتاب العزيز، فأعجز الأعداءَ عن أن يجدوا فيه منفذاً واحداً للطعن، أو ثَغْرة للولوج، على الرغم من استماتتهم في ذلك، قال العلامة مصطفى

الزرقا: ''حدثني الأستاذ المبارك -(يعني محمد المبارك)- عن أستاذه المستشرق ماسِنْيُون أنه قال لمجموعة من الطلاب -ومنهم المبارك-: نحن المستشرقين بذلنا جهوداً كبيرة خلال ثلاثة أجيال في تتبّع مخطوطات القرآن -الكريم-، من أقدم ما هو محفوظ في دُور الآثار والمكتبات العالمية، حتى الأوراق المفردة المقطوعة من مصاحف قديمة فُقدت، وقارنّا كل ذلك بالمصاحف المطبوعة، لكي نعثر على أي اختلاف بين المصاحف، من مصحف عثمان إلى مختلف العصور، حتى المصاحف في عصرنا، ولو كان اختلافاً في آية أو جملة أو كلمة، فلم نجد أيِ اختلاف، مما جعلنا نعتقد مستيقنين أن القرآن الذي نطق به محمد -□- باق إلى اليوم كما نَطق به، لم يتبدل فيه شيء''[1]. وماسِنْيُون أحد أقطاب الاستشراق[2]، والفضل ما شهدت به الأعداء!.

ثم كان لأهل الحديث القِدحُ المُعلّى في تحقيقهم حديث النبي □، فأرسوا قواعد علم التحقيق، ورسموا مناهجه، وكان لهم فضل جليّ على البشرية في ذلك، على الرغم من دعاوى المتخرِّصين[3]. قال المؤرخ الكبير الدكتور أسد رستم أحد رواد علم التوثيق -وهو نصراني- مشيداً بعمل المحدِّثين: ''وأول من نَظم نقد الروايات التاريخية، ووضع القواعد لذلك علماءُ الدين الإسلامي''[4]. ثم تحدّث عن مخطوطة الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عِياض فقال: ''والواقع أنه ليس بإمكان أكابر رجال التاريخ اليوم، أن يكتبوا أحسن منها في بعض نواحيها، وذلك على الرغم من مرور سبعة قرون عليها. فإنّ ما جاء فيها من مظاهر الدقة في التفكير والاستنتاج تحت عنوان (تحري الرواية والمجيء باللفظ) يضاهي ما ورد في الموضوع نفسه في كتب الفرنجة في أوروبا وأمريكا''[5]. فهذا كلام عالم بصير، چں ڻ ڻ ٹ ٹچ[6]، ولله دَرّ الإنصاف!.

وتحقيق التراث هو: الاجتهاد في إخراج الكتاب على الصورة التي وضعها المؤلف. وبعبارة أخرى: ''أن يُؤدَّى الكتابُ أداء صادقاً كما وضعه مؤلفه كَمّاً وكيفاً بقَدْر الإمكان''[7].

والتحقيق أمر جليل وخطير، يتطلب معاناة دَؤوبة، ألمع إليها أبو عثمان الجاحظ بقوله: ''ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفاً أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاء عشر ورقات من حُرِّ اللفظ وشريف المعاني، أيسرَ عليه من إتمام ذلك النقص حتى يردَّه إلى موضعه من اتصال الكلام''[8].

والمتصدي للتحقيق يحتاج إلى كفاية علمية وتيقظ ومجاهدة، قال العلاّمة المحقق عبد السلام هارون: ''تحقيق النصوص محتاج إلى مصابرة، وإلى يقظة علمية، وسخاء في الجهد الذي لا يَضَنّ على الكلمة الواحدة بيوم واحد أو أيام معدودات''[9]. وبيّن أيضاً أنه مفتقر إلى الأمانة التي يتزلزل صرح التحقيق بفقدها، فقال: ''إن التحقيق نِتاج خُلُقي، لا يقوى عليه إلا من وُهب خَلّتين شديدتين: الأمانة والصبر، وهما ما هما''[10].

لذا فإن التحقيق العلمي درب شاق، تنتابه الصِّعاب، وتواجهه العِقاب، فهو يتطلب علماً وأدباً، ونباهة وأناة، وخبرة وذوقاً، وسَعة اطلاع ورحابة صدر. وللعلاّمة المحقق شوقي ضيف كلمةٌ ضافية في صعوبة التحقيق، و(لا يعرف الشوق إلا من يكابده)، أضعها بين يدي القارئ ليكون من ذلك على ذُكْر وحذر، قال: ''وواضح...أن تحقيق أي كتاب أو ديوان، ليس عملاً هيِّناً يسيراً، بل هو عمل شاق مرهق، إذ تمتد فيه صعابٌ لا تكاد تحصر، صعابٌ في جمع النسخ وفي فحص عناوينها، والتوثق من نسبتها إلى مؤلفيها ومن مادتها ومضمونها، وصعابٌ في مقابلة النسخ ومعارضتها على كل ما أُخذت منه أو استمدت، وعلى كل ما اشتُقّ منها من روايات فرعية ومن اقتباسات ونقول، وصعابٌ في التدرب على قراءة خطوطها، وصعابٌ في إصلاحات سقطات الكلام وتصحيفات النساخ وتحريفاتهم، وصعابٌ في سدّ ثغراتها وترتيب أوراقها إن كانت قد أفسدها التداول والقِدم

وأيدي الجهال، وصعابٌ في ردّ الكتاب إلى صورته الأصلية إن كانت قد دخلت عليه زيادات، وصعابٌ في رَمِّ ما تآكل منه وانطمس، مع إقامة المراصد المختلفة من كتب المكتبة العربية على كل ما يُذكر في النص من أحداث، ومن أشعار وأبنية كلام وأماكن وأعلام"[11].

أهمية جمع المخطوطات في تحقيق كتب السنة

يُعرف ضبط الراوي عند المحدثين بمقارنة رواياته برواية من شاركه فيها من الثقات، وكذلك حال النسخ الخطية، فلا بد من جمعها ودراستها ليُعتمد الأصيل منها في التحقيق. وكما يوجد في الأحاديث الصحيح لذاته ولغيره، والحسن لذاته ولغيره، وما ينجبر وما لا ينجبر، فكذلك الشأن في النسخ الخطية، وكل هذا داخل في عموم قول الإمام الكبير علي بن المديني: "الباب إذا لم تُجمع طرقُه لم يَتَبَيَّن خطؤُه"[12]، وقولِ الإمام العَلَم أبي حاتم الرازي: "إذا كتبتَ فَقَمِّش، وإذا حدّثت ففتِّش"[13]. فقولهما يُلمع إلى ما نحن بصدده من ضرورة جمع الأصول أو النسخ للتمكن من دراستها وتصنيفها، وتقديم ما يصلح منها في عملية التحقيق، قال المؤرخ الدكتور أسد رستم منوِّهاً بسبق المحدِّثين في الاهتمام بجمع النسخ: "إذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ، أقول: إذا صحت هذه القاعدة، لزم على المؤرخ أن يبدأ عمله دائماً بجمع الأصول، وهي لَعَمْري حقيقة أساسية لازمة، عرفها علماء الحديث قروناً عديدة وعملوا بها، قبل أن يُدرك فائدتَها، وينوِّه بصحتها، ويحبِّذ العملَ بها المؤرخون الحديثون، إن في أوروبا أو في غيرها من مراكز العلم الحديث"[14].

وبهذا ندرك أهمية جمع المخطوطات للكتاب المراد تحقيقه، وهذا الجمع هو المرحلة الأولى في عملية التحقيق العلمي، وأول أداة من أدواته، ومن الخطأ الفادِح تحقيق كتاب على نسخة واحدة أو على عدة نسخ دون الاطلاع على سائرها والقيام بدراستها، وكم حمل هذا التساهل المحققَ نفسَه -فضلاً عن غيره- على إعادة التحقيق وإبطال ما سبق؟! وقد ندم بعض كبار المحققين على استرواحهم بإخراج الكتاب قبل تتبع نسخه، وللدكتور أسد رستم كلمة نفيسة في هذا الشأن تستدعي كلَّ محقق الوقوفَ عندها مَلِيّاً، قال: "أيجب أن نجمع كل الأصول أم نكتفي ببعضها؟...فنجيب: إذا كانت غاية المؤرخ الوصولَ إلى الحقيقة، فالحقيقة هي كل الحقيقة، لا بعضها، وهي وَحدة تامة لا تتجزأ. أوليس مما يُثلج الصدر ويبهج النفس أن يكون علماء الحديث قد سبقوا الغرب في هذا أيضاً فنوّهوا به ؟!"[15].

ومما يُبرز أهمية جمع المخطوطات في تحقيق كتب السنة، أن مسند الإمام أحمد صدر عن مؤسسة الرسالة بإشراف العلامة الشيخ شعيب الأرنؤوط، وظُنّ أن هذه الطبعة بلغت الغاية، ثم جاءت طبعة المكنز الإسلامي بإشراف العلامة الدكتور أحمد معبد عبد الكريم لتتفرد باعتماد مجموعة من الأصول القيمة، التي اشتمل بعضها على زيادات لأحاديث في غيرما موضع، منها مئة حديث في موضع واحد، لم ترد في النشرة الأولى ولا في غيرها من الإصدارات السابقة للمسند.

وجودة هذه النشرة تعود إلى الحرص على تتبع النسخ الخطية للمسند من فهارس المكتبات الخطية في العالم، والقيام بدراستها، ثم تصوير أهمها وأوثقها، وعدد ما اعتمدته في تحقيق الكتاب نحو الأربعين نسخة ما بين كاملة وناقصة[16].

كما أن هذا المسند الجليل اختزنته مصنفات أخرى لأئمة ضابطين، وإن اختلف الترتيب، وتُعد تلك المصادر الوسيطة نسخاً فرعية لا يحسن تجاهلها، ولطالما استفاد منها المحققون في ترجيحاتهم

لاختلافات النسخ، ومن تلك النسخ الفرعية المتعلقة بالمسند: جامع المسانيد لابن الجوزي، وجامع المسانيد والسُّنن الهادي لأقوم سَنَن لابن كثير، وكلاهما استوعب المسند بأسانيده ومتونه، ورُتبت الأحاديث فيهما على مسانيد الصحابة، بعد أن رُتّبت تلك المسانيد على حروف المعجم.
ومن تلك النسخ الفرعية أيضاً إطراف المُسْنِد المُعتلي بأطراف المُسْنَد الحنبلي، وإتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العَشرة، كلاهما لابن حجر، وهما على الترتيب المذكور، وقد ضَمّا أسانيد الإمام أحمد كاملة، وأما المتون فإن كتب الأطراف لا تستوعبها[17].

مظان البحث عن النسخ الخطية

للبحث عن النسخ الخطية والتعرّف على أماكنها سبل متعددة، كالنظر في قواعد البيانات المشهورة، كتلك التي في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، ومركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي. ومن تلك السبل أيضاً بعضُ ما يُعرف بالأعمال الببليوغرافية كتاريخ الأدب العربي لبروكلمان وتاريخ التراث العربي لسِزگين. ولا ننسى الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط الصادر عن مؤسسة آل البيت بعَمّان فهو نفيس، كما يُرجع إلى فهارس المكتبات الخطية، عامة كانت أو خاصة، ولا يفوتنا بعضُ المواقع الإلكترونية التي لا ينبغي الاستغناء عنها، فضلاً عن سؤال أهل الخبرة[18].
وكان للمستشرقين وسائل للبحث عن النسخ الخطية امتازوا بها عن غيرهم، منها المُلحقيات الثقافية في السفارات التي لا تدخر وُسْعاً في خدمة المراكز البحثية في بلادهم، وكذلك المعاهد العلمية والبحثية التي أقاموها في البلدان الإسلامية، كما كان لمؤتمراتهم الاستشراقية دور في هذا المجال[19].
ومن مظان البحث عن المخطوطات، لاسيما الصغيرة منها، التفتيشُ في المجاميع المشتملة على كتب للمؤلف الذي نقوم بتحقيق عمل علمي له، لأن الكثير من المفهرسين يغفلون عن رصد بعض الأجزاء ضمن المجاميع التي يفهرسونها، لكون النساخ قرنوا كتاباً بآخر من غير إظهار لعنوان الثاني، أو لتساهل من المفهرس، أو نحو ذلك من الأسباب. كما ينبغي البحث في المخطوطات المجهولة المؤلف، لاسيما في المكتبات التي نظن وجود كتب للمؤلف الذي نحقق بعض أعماله[20].
ومهما بذل المحقق من جهد في سبيل جمع النسخ، فإنه لا يستطيع الجزم بوقوفه على جميعها.

مخاطر عدم جمع النسخ الخطية للكتاب المراد تحقيقه

كانت وسائل الاتصال من قبل ضعيفة، وكذلك الإمكانيات وقواعد البيانات، وهو أمر استساغ لكثير من المحققين الاقتصار على ما تيسر من نسخ، لاسيما ما كان منها في بلد المحقق وما يقاربه، أو الاكتفاء بما صوره معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، وكذلك ما يجلبه الأصدقاء. لكن بعد أن اتسعت الآفاق وتقاربت، وتمكن الكثير من هؤلاء المحققين من الوقوف على أصول جيدة لِما قاموا بتحقيقه، تبين لهم مدى القصورِ الذي يعتري كل عمل تحقيقي لم يكتمل جمع أصوله، فمنهم من استأنف العمل، ومنهم من لم ينشَط لذلك.

وأهم مخاطر عدم جمع النسخ والأصول:

1- تقديم الكتاب محرّفاً ومشوّهاً أو مختل الترتيب: لكثرة أخطاء النسخة المعتمدة في التحقيق، أو لخلوها من النقط والضبط، أو لعسر خطها، أو لتبعثر أوراقها، أو نحو ذلك.

2- تقديم الكتاب بصورة أنقص مما وضعه عليه المؤلف أو أوسع: لعدم تسجيل الناسخ للأَلحاق من الأصل الذي اعتمده، أو لإثباته حواشي الآخرين على الأصل، أو لوقوع أسقاط في النسخة، أو لضياع بعض أوراقها، أو لتداخل كتاب مع آخر فيُظنّ أن الثاني تبع للأول، أو لوقوفه على مختصر من الكتاب وظنّه أنه هو، أو نحو ذلك.

3- نسبة الكتاب إلى غير مؤلفه: كنسبته إلى راويه أو مرتِّبه دون جامعه.

4- الإخلال بالعنوان: كتسمية الكتاب باسم كتاب آخر للمؤلف، أو عدم تقديم العنوان (العَلَمي) الكامل للكتاب، أو نحو ذلك.

5- الخلط بين النسخ القديمة والمتأخرة: وهذا الأمر يحتاج إلى بيان، فإذا كانت مخطوطة لها تاريخ قديم، ثم نُسخت مع ذاك التاريخ دون إشارة من ناسخها المتأخر إلى نفسه، مع نقله كل ما على المخطوطة القديمة من سماعات وإجازات، فيُظن عندئذ أنها قديمة، وهي ليست كذلك، وكثيراً ما تنكشف هذه العلّة بجمع نسخ الكتاب، وقد تنكشف بالاطلاع على السماعات والتملكات المثبتة على تلك النسخة المتأخرة، أو بالخبرة بالورق والحِبر والخطوط. وفي هذه العلة يقول الأستاذ الكبير عبد السلام هارون: "وهنا أمر قد يوقعُ المحقق في خطأ جسيم، وهو أن بعض الغافلين من الناسخين قد ينقل عبارة المؤلف في آخر كتابه، وهي في المعتاد نحو : (وكتب فلان) أي المؤلف، ثم لا يعقّب الناسخ على ذلك بما يشعر بنقله عن نسخة الأصل، فيظن القارئ أنها هي نسخة المؤلف"[21]. ولأجل هذا قال أبو علي اليُوسي: "وما أحوج الناس إلى إقامة الحِسبة على الناسخين"[22].

ولعل ما ذكرته هنا كاف لإدراك أهمية الاطلاع على جميع نسخ الكتاب. ومن اجتهد في جمع النسخ كل الاجتهاد ثم فاته شيء من ذلك فهو حينئذ معذور، ولا يكلف الله نفساً إلا وُسعها، لكن يبقى اللوم على المؤسسات العلمية الكبرى لتقصيرها في دعم قواعد البيانات، وفي الوصول إلى كثير من المكتبات الخاصة التي لا يعرفها الكثير من المحققين.

ضوابط اختيار النسخ

لا شكّ أن النسخ الخطية تختلف في قيمتها اختلافاً واسعاً، فمنها الغَثّ والسَّمين، والموثوق والظَّنين، فهي إذاً على منازل شتى، ومراتب متفاوتة، ويمكن تصنيفها على النحو الآتي:

1- مُبَيَّضة المؤلف: وهي النسخة الأم إذا كانت آخر إصدارة للكتاب، فكثير من العلماء يُجدِّد كتابه ويُحْدِث فيه تهذيباً وتحريراً، وإضافة وحذفاً، حتى يكثر الاختلاف بين ما قدَّمه أولاً وما اعتمده

بأَخَرة، ومن هنا تباينت الروايات للكتاب الواحد، كالموطأ للإمام مالك، والسنن لأبي داود السِّجِسْتاني، وغيرهما الكثير[23].

لذا ينبغي أن يكون المحقّق على حذر عندما يقف على نسخة بخط المؤلف، فقد لا تصلح لأن تكون أمّاً، إذا كان أحدث بعدها تغييراً وتصريفاً. قال الأستاذ عبد السلام هارون: "على أن وجود نسخة للمؤلف لا يدلنا دَلالة قاطعة على أن هذه هي عينها النسخة التي اعتمدها المؤلف، فإننا نعرف أن بعض المؤلفين يؤلف كتابه أكثر من مرة"[24]. وأكّد ذلك العلاّمة صلاح الدين المنجد مع التمثيل، فقال: "الحقيقة أن كثيراً من العلماء يُخْرجون تآليفهم أول الأمر على شكل، ثم يزيدون فيها أو ينقصون منها، فتاريخ دمشق لابن عساكر له نسختان -(أي إخراجتان)-: جديدة في ثمانين مجلدة، وقديمة في سبع وخمسين...والذين يترجمون للمؤلف ينصون أحياناً على تطور مؤلفاتهم"[25].

وممن كان يُعيد النظر في كتبه ويتابع تحريرها وتهذيبها الإمام أبو عبد الله البخاري، قال ورّاقه محمد بن أبي حاتم: "سمعت البخاري يقول: لو نُشر بعض أستاذيّ هؤلاء، لم يفهموا كيف صنّفت كتاب التاريخ ولا عرفوه. ثم قال: صنّفته ثلاث مرات"[26]. وقال أيضاً: "وسمعته يقول: صنفتُ جميعَ كُتبي ثلاث مرّات"[27]. ولعل هذا مما يُفسّر طيلة مكثه في تصنيفه الصحيح، قال عبد الرحمن بن رساين البخاري: "سمعت محمد بن إسماعيل البخاري، يقول: صنّفت كتابي الصّحاح لست عشرة سنة"[28]. ويبدو أن لهذا أثراً في اختلاف روايات جامعه[29].

لذا لا يصلح التلفيق بين الروايات المختلفة عن المؤلف، كالتلفيق بين رواية يحيى بن يحيى الليثي ومحمد بن الحسن الشيباني للموطأ، ورواية أبي علي اللؤلؤي وابن داسَهْ لسنن أبي داود[30]، قال القاضي عِياض تحت باب: (ضبط اختلاف الروايات والعمل في ذلك): "هذا مما يُضطر إلى إتقانه ومعرفته وتمييزه، وإلا تسوّدت الصحف، واختلطت الروايات، ولم يحل صاحبها بطائل. وأولى ذلك أن تكون الأمُّ على رواية مختصة، ثم ما كانت من زيادة لأخرى ألحقت، أو من نقص أعلم عليها، أو من خلاف كُتب في الحواشي، وأعلم على ذلك كلِّه بعلامة صاحبه"[31]. وقد عبّر عن ذلك زين الدين العراقي بقوله: "إذا كان الكتاب مروياً بروايتين أو أكثر، ويقع الاختلاف في بعضها، فينبغي لمن أراد أن يجمع بين روايتين فأكثر في نسخة واحدة أن يبني الكتاب أولاً على رواية واحدة، ثم ما كان من رواية أخرى ألحقها في الحاشية أو غيرها"[32].

ومما ينبغي التنبه له عدم الاغترار بمُسوَّدة المؤلف، إلا إذا عُلم عدم تبييضه لها، وكانت المسوَّدة آخرَ ما قدّم[33]. لكن تلك المُسَوَّدة في حال وجود المبيّضة قد تنفع للتأكد من قراءة النص، أو لاستدراك طمس ما في المبيضة إن وُجد، فهي إذاً لا تُهدر كليّة، كما أنه ليس من شرط المبيّضة أن تكون بخط المؤلف، ويكفي أن تكون مقروءة عليه.

فميزان الاعتدال للحافظ الذهبي منه نسخة في الخِزانة العامة بالرباط، تشتمل على النصف الثاني من الكتاب، وهي بخط المؤلف، وقرئت عليه مرتين، لكنها تعد كالمسوّدة لإضافة الذهبي كثيراً من التراجم في حواشيها، ولغيرها من الدلائل. وأفضل نسخ الكتاب حسب علمي، ولعلها آخرُ ما اعتمده المؤلف، نسخةُ المكتبة الظاهرية، وهي بخط شرف الدين ابن الواني، الذي قرأها ثلاثَ مرات على شيخه الذهبي، لكنها ناقصةٌ أيضاً وتشتمل على النصف الثاني من الكتاب فقط[34].

ومع قلة الكتب التي وصلتنا بخطوط أصحابها، فإنه إذا توافر منها شيء للمحقق، وكان آخرَ ما اعتمده المؤلف، فيجب على المحقق حينئذ أن يقدمه كما هو من غير تدخل في النص، لأن ما كان بخط المؤلف ولم يقُم بإجراء تعديل عليه يُعد التعبير الصادق عن ثقافة المؤلف ودرجته في العلم، قال المستشرق الألماني برجستراسر مشيداً بفضل المسلمين في هذا المجال: "والمرجح أن علماء العرب كانوا أكثر تقديراً لقيمة المخطوطات المكتوبة بخط مؤلفيها عن علماء الغرب"[35].

2- النسخة التي تلي مبيَّضة المؤلف في المنزلة: هي التي قرأها المؤلف أو قُرئت عليه، وأثبت عليها ذلك بخطه، وكذلك التي أملاها، ويُعتمد من ذلك آخر ما قُرئ وما أُملي. قال الأستاذ عبد السلام هارون: "أعلى النصوص: هي المخطوطات التي وصلت إلينا حاملة عنوان الكتاب واسم مؤلفه، وجميع مادة الكتاب، على آخر صورة رسمها المؤلف وكتبها بنفسه، أو يكون قد أشار بكتابتها أو أملاها أو أجازها، ويكون في النسخة مع ذلك ما يفيد اطلاعه عليها أو إقراره لها...وأمثال هذه النسخ تسمى نسخة الأم"[36].

ففتح المغيث بشرح ألفية الحديث لشمس الدين السخاوي بقي منه جملة نسخ خطية، منها ثلاث مقروءة على المؤلف، وآخرها قراءة عليه -على الأرجح- مخطوطة مكتبة الحرم المكي الشريف، المنسوخة من خط المؤلف سنة 898هـ، أي قبل وفاته بأربعة أعوام، وقد انفردت بزيادات كثيرة. لذا هي جديرة بجعلها أصلاً، وهذا ما فعله أحد محقِّقي الكتاب[37].

3- ويتلو المرتبتين السابقتين: ما أُخذ عنهما نسخاً ومقابلة، ثم ما تفرع عنه مع التوثيق.

والفرعُ المنسوخ من أصل صحيح، والمقابلُ به، يصير مع فَقْد الأول هو الأصل، قال أبو طاهر السِّلَفي: "وقراءته عليه من أصل سماعه، أو من فَرعه المنقول من الأصل المقابلِ به سِيّان، على هذا عهدنا علماءنا عن آخرهم، ولم يزل الحفاظ قديماً وحديثاً يُخَرِّجون للشيوخ من الأصول، فتصيرُ تلك الفروعُ بعد المقابلة بها أصولاً، وهل كانت الأصولُ أولاً إلا فروعاً؟!"[38].

وللنسخة المنقولة عن نسخة المؤلف والمعارضة بها جلالةٌ لا يُوْهنها تأخر الزمان، قال الأستاذ صلاح الدين المنجد: "وقد تعرض حالات فنصادف نسخةً متأخرة صحيحة مضبوطة، تفضل نسخة أقدم منها فيها تصحيف أو تحريف، أو نسخةً متأخرة جداً نسخت نسخاً جيداً عن نسخة المصنف رأساً...فليكن هدفنا في الجمع إذا لم نحصل على نسخة المصنف، الحصولَ على أقرب شكل بعيد عن التحريف والتصحيف لما تركه المؤلف"[39].

4- ثم يتبع ما سبق: النُّسخ الموثَّقة بالإسناد أو المقابلة أو السماعات وخطوط العلماء، وكذلك بجلالة الناسخ. فإن استوت في التوثيق فالمكانة للأقدم لاسيما الذي نُسخ في عصر المؤلف أو قريباً منه.

5- ثم تأتي نَوْبة النُّسخ غير الموثّقة، والمنزلة فيها للأقدم من حيث الأصل.

وقد لخّص هذه المنازل العلاّمة محمود الطّناحي بقوله: "فقد جرى القدماء والأثبات من المحقِّقين المعاصرين على اعتبار منازل نُسَخ الكتاب المخطوط، فقدّموا نسخة المؤلف التي كتبها بيده، على سائر النسخ، ثم تليها النسخة التي أملاها على تلاميذه أو أجازها أو اطّلع عليها، ثم يأتي في مرتبة بعد ذلك النسخة المنقولة عن واحدة من تلك النسخ، أو تلك التي كتبها أحد العلماء، أو قرئت عليه، أو ثبت عليها خطه بالقراءة أو التملك، فإذا عدمنا ذلك كلّه كان المعيار هو قِدَم تاريخ النسخة، مع

الاطمئنان إلى الصحة والسلامة"[40].
وبعد تلك الضوابط الخاصة يحسن ذكر المعايير العامة للمفاضلة بين النسخ بعد فحصها، وممن سلّط الضوء على هذا الجانب المستشرق برچستراسر بقوله: "ووظيفة الناقد أن يُقَدِّر قيمة كل نسخة من النسخ، ويفاضل بينها وبين سائر نسخ الكتاب، متَّبعاً في ذلك قواعد منها:
أن النسخ الكاملة أفضل من النسخ الناقصة.
والواضحة أحسن من غير الواضحة.
والقديمة أفضل من الحديثة.
والنسخ التي قوبلت بغيرها أحسن من التي لم تقابل.
إلى غير ذلك.
والقاعدتان الأخيرتان أهم من غيرهما"[41].
ثم قال: "فنتبيّن مما تقدم أن قِدم التاريخ للنسخة ليس وحده مُبَرِّراً لتفضيلها، ولهذا نحتاج إلى حُجج أقوم وأثبت من تاريخ النسخة"[42].
والمعياران الأولان عند برچستراسر يُعتدّ بهما إذا تشابهت النسخ في التوثيق والتاريخ لا مطلقاً.
وقد كثر في هذا الزمان من جَنَف عن الصواب باعتماده القِدم المجرّد، أو اعتباره تمام النسخة ووضوحها مع تجاهل ما هو أهم.
ثم جاء العلاّمة عبد السلام هارون ليضبط تلك المعايير العامة فقال: "وإذا اجتمعت لدينا نسخ مجهولاتُ سلسلة النَّسَب، كان ترتيبها محتاجاً إلى حذق المحقق...فإنه يجب مراعاةُ المبدأ العام، وهو الاعتماد على قِدم التاريخ في النسخ المعَدة للتحقيق، ما لم يعارض ذلك اعتباراتٌ أخرى تجعل بعض النسخ أولى من بعضٍ في الثقة والاطمئنان: كصحة المتن، ودقة الكاتب، وقلة الأسقاط، أو تكون النسخة مسموعة قد أثبت عليها سماعُ علماء معروفين، أو مُجازةً قد كُتب عليها إجازاتٌ من شيوخ موثَّقين"[43]. ثم أكّد الدكتور قاسم السّامرائي عدم الاغترار بمجرد التاريخ القديم للنسخة فقال: "وعليه أن لا يفضِّل أو يختار المخطوطات ذوات التاريخ القديم، فقد تكون نسخة حديثة أصحَّ نصاً من نص نسخة قديمة التاريخ، لأنها قد تكون نُسخت من نسخة المصنِّف أو من نسخة قُرئت على المصنف، أو قرئت على من قرأها على المصنف، وهذه كلُّها أمور يجب على المحقق أن يراعي حسابها قبل إقدامه على التحقيق"[44].
وأودّ الإشارةَ هنا إلى أن الدكتور عبد الستار الحلوجي[45] سرد خمسة معايير عامة لاختيار النسخة الأساسية التي يعتمدها المحقق أصلاً، وهي عنده على هذا النَّسَق: أولها القِدم، ثم الاكتمال، ثم التوثيق، ثم قلة الأخطاء والسَّقَط والتكرار، وآخرها أن تكون مقروءة.
ولي على ما أورده ملحوظات، أهمها: أن معيار الاكتمال ينبغي تأخيره، والغريب أنه كاد أن يجعله أهمَّ من القِدم، على الرغم من ذكره له ثانياً، إذ قال: "فالنسخة الناقصة تفقد كثيراً من قيمتها مهما بلغت درجتها من القِدم". وقد كان الدكتور رمضان عبد التواب أصرح منه في هذا الرأي إذ قال: "فقد تكون هناك نسخة قديمة، أو بخط عالم من العلماء، غير أنها مخرومة، أي تنقص عدةُ أوراق من أولها أو وسطها أو آخرها، فيفضلها عندئذ نسخة كاملة للكتاب، تحتفظ بنصّه كاملاً بلا نقصان"[46]. وما أرى لهذا الكلام على صورته مستنداً قائماً. وسيأتي قريباً إن شاء الله تعالى الحديث عن نسخة الظاهرية من الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الأحاديث للحافظ ابن عَدي الجرجاني، وهي مع كونها ناقصة من أولها وآخرها تبقى أجلّ نسخة -أعني ما كان منها

بالخط الدقيق-.

والملحوظة الأخرى على ما ذكره الدكتور الحلوجي، أن من معاييره كونَ النسخة مقروءة، هكذا بإطلاق، قال: ''فما قيمة مخطوط لا نستطيع قراءته لسوء الخط أو غموضه؟''. قلت: إن النسخة غير المقروءة من كثير من الناس قد تكون هي الصحيحة أو الأصح، فإذا كانت كذلك فليُترك تحقيق ذاك المخطوط لمن يقدر على فك حروفه، فبعض اللغات المنقرضةِ اليوم كالقِبطية القديمة على سبيل المثال هناك أفراد قلائل على مستوى العالم يقرءونها ويفهمونها ويترجمونها، أفلا نجد من الخبراء في لغتنا من يقرأ تلك المخطوطات العربية العسرة القراءة؟!.

بقي أمر آخر في كلام الأستاذ الحلوجي ينبغي الوقوف عنده، وهو المعيار الرابع لاختيار النسخة أصلاً، وهو: ''أن تكون قليلة الأخطاء، سواء كانت تلك الأخطاء إملائية أو لغوية أو نحوية''. فجماعة من المحققين اليوم يقفون عند هذه الظواهر من غير اعتبار حال المؤلفين والمتكلمين، فعلى سبيل المثال بعض المؤلفين الكبار تكثر الأخطاء النحوية في كتبهم، للَحْن في لسانهم، وعُجْمةٍ فيهم[47]، فعلى المحقق حينئذ أن يثبت ما قالوه من غير تصحيح إن كانت النسخة عالية، فأجلُّ مخطوطات الكامل لابن عَدي نسخةُ المكتبة الظاهرية بدمشق كما سبق، وهي قديمة جداً، كما أنها على درجة عالية من التوثيق: في الإسناد والسماعات والمقابلة والصحة والضبط والتملكات، لكن فيها لَحْن في العربية، صحّحه بعض ناشري الكتاب عدواناً، مع أن ابن عدي وُصف بأنه يلحن، قال الذهبي: ''كان لا يعرف العربية -(يعني النحو)- مع عُجْمة فيه، وأما في العلل والرجال فحافظ لا يُجارى''[48].

بين النص المختار والنسخة الأم:

إذا توافر للمحقق النسخة الأم التي هي آخر ما اعتمده المؤلف، سواء كتبها بنفسه، أو لا، لكنه قرأها أو قرئت عليه قراءة تدقيق وإتقان، أو أملاها على متقن، فإنها تُثْبَت كما هي من غير تدخل من المحقق في المتن بإصلاح كلمة هنا أو تغيير ضبط هناك[49]، قال المستشرق برچستراسر: ''ووظيفة الناشر -(يعني المحقق)- هي الرجوع إلى ما كتبه المؤلف، لا إلى ما كان أولى له أن يكتبه، فيجب علينا أن نصحح أخطاء النساخ، ولا يحق لنا أن نصحح ما ارتكبه المؤلف من الخطأ، إذ لو عمدنا إلى ذلك فلن نجد نهاية لتصحيح خطأ المؤلف''[50]. فهذا كلام سليم، لكن قد يُعترض عليه بأن المحقق حينئذ يعمل على إشاعة الخطأ ونشر الوَهَم، وقد عالج هذا الإشكال العلماءُ المحققون قديماً وحديثاً بإصلاح تلك الأخطاء في الحواشي مع إبقاء المتن على حاله، قال الأستاذ عبد السلام هارون: ''أما النسخ العالية فإن المحقق حري أن يُثْبِت ما ورد فيها على عِلاّته، خطأ كان أو صواباً، على أن ينبّه في الحواشي على صواب ما رآه خطأ، حرصاً على أمانة الأداء''[51].

وثَمّة أمر ينبغي التيقظ له، وهو أن المحقق عندما يستشعر خطأ في النسخة الأم قد لا يكون الشأن كذلك في حقيقة الأمر، قال الدكتور أسد رستم: ''فحيث يظفر المؤرخ بالأصل نفسه، بخطِ واضعه أو بتصديقه، عليه أن يبقيه كما هو بحروفه وغلطاته، لأن ما يصحح اليوم ويحسب تقويماً قد يمكن أن يكون اعوجاجاً وتضليلاً...علينا أن نثبت الأخبار كما رواها شاهدها، لا كما كان يجب عليه أن يرويها''[52].

وقد أحرز المحدثون قَصَب السَّبْق في هذا المضمار قديماً، ورسموا له المنهج القويم، قال القاضي عِياض: ''الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها، ولا

يغيِّرونها من كتبهم، حتى أَطْرَدُوا ذلك في كلمات من القرآن، استمرت الرواية في الكتب عليها بخلاف التلاوة المجمع عليها ولم تجئ في الشاذ، من ذلك في الموطأ والصحيحين وغيرهما، حمايةً للباب، لكن أهل المعرفة منهم ينبِّهون على خطئها عند السماع والقراءة وفي حواشي الكتب، ويقرؤون ما في الأصول على ما بلغهم .

ومنهم من يَجْسُر على الإصلاح، وكان أجرأهم على هذا من المتأخرين القاضي أبو الوليد هشام بن أحمد الكِناني الوَقَشِي...جَسَر على الإصلاح كثيراً، وربما نبّه على وجه الصواب، لكنه ربما وهم وغلِط في أشياء من ذلك، وتَحَكّم فيها بما ظهر له، أو بما رآه في حديث آخر، وربما كان الذي أصلحه صواباً، وربما غلِط أيضاً فيه وأصلح الصواب بالخطأ...وحماية باب الإصلاح والتغيير أولى، لئلا يَجْسُر على ذلك من لا يُحسن، ويتسلّط عليه من لا يَعلم، وطريق الأشياخ أسلمُ مع التَّبيين"[53].

وكم تجنّى جماعة من المحققين على النسخ القويمة بالإصلاح والتعديل، حتى نصبوا أنفسهم شركاء في التأليف، وأوصياء على المؤلفين، قال الأستاذ عبد السلام هارون: "التغيير والتبديل: لا ريب أن إحداثهما في النسخة العالية يخرج بالمحقق عن سبيل الأمانة العلمية، ولاسيما التغيير الذي ليس وراءه إلا تحسين الأسلوب، أو تنميق العبارة، أو رفع مستواها في نظر المحقق، فهذه تُعدّ جناية علمية صارخة إذا قرنها صاحبها بعدم التنبيه على الأصل، وهو أيضاً انحراف جائر عما ينبغي، إذا قرن ذلك بالتنبيه"[54].

ثم إنّ الكتاب هو معيار لعقل صاحبه، ودليل على مبلغ علمه وأدب نفسه، فإذا تصرّف فيه المتصرفون اختلّ المعيار، واضطرب الدليل، قال الأستاذ عبد السلام هارون: "ليس تحقيق المتن تحسيناً أو تصحيحاً، وإنما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ، فإن متن الكتاب حكم على المؤلف، وحكم على عصره وبيئته، وهي اعتبارات تاريخية لها حرمتها، كما أن ذلك الضرب من التصرف عدوان على حق المؤلف الذي له وحده حق التبديل والتغيير"[55].

لكن عندما تُعوزنا النسخة الأم، وتتشابه نسخ الكتاب بعد ذلك في التوثيق أو عدمه، فإنه يصار إلى النص المختار، أو ما يسمى بالتلفيق، فيُذكر ما يترجح صوابه عن المؤلف في المتن باعتبار الأكثر والأوثق والأوفق للدليل، ويشار إلى فروق النسخ الأخرى أو أهمها في الحاشية، وهذا عملُ كثيرٍ من المحققين المُحْدَثين[56].

لكن بعض المحققين يرى ضرورة اتخاذ أصل، وإن فُقدت النسخة المؤهلة لذلك، وهذا ما ارتضاه الدكتور شوقي ضيف فيما يبدو، قال: "وكثير من المحققين اليوم إذا كانت تحت أيديهم من كتاب نسخٌ كثيرة، اعتمدوها جميعاً دفعة واحدة، وهو خطأ في التحقيق، إذ لابد من اعتماد نسخة بعينها واتخاذها أماً أو أصلاً، مع إثبات ما بين النسخ من خلافات في الحواشي أو الهوامش، ولا تترك لفظة في الأصل إلى لفظة في بعض النسخ ما دامت لفظة الأصل صحيحة"[57].

فهذا تعسف ظاهر، وتمييز لغير المميز، وكيف يُختار أصل من النسخ المتساويات في التوثيق، أو المتماثلات في المنزلة ؟!.

أنموذج لجمع النسخ عند المحدثين واختيار الأمثل منها

النسخة اليُونِيْنِيّة من صحيح الإمام البخاري: وهي نسخة الحافظِ المتقن محدّثِ الشام شرفِ الدين أبي الحُسين علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله الهاشمي البَعْلِي اليُوْنِيْني[58] الحنبلي (ت701هـ)، تلميذِ الإمام الحافظ زكيِّ الدين المُنذري، وشيخ الإمام الحافظ شمس الدين الذهبي. الذي عني بصحيح البخاري برواية الفَرَبْرِي عناية فائقة[59]، وصارت نسخته مضربَ المثل في الإتقان والضبط والتحرير والتحقيق، وذَكر الذهبي عنه أنه قابل تلك النسخة وأسمعها في سنة واحدة إحدى عشرة مرة[60].

وقد اعتمد شهاب الدين القَسْطَلاّني في كتابه إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري هذه النسخة، إذ وقف على أصلها في مجلدين، وقابل صحيح البخاري بها حرفاً حرفاً، متناً وإسناداً، مع إيراد الفروق في الشرح، وذِكر الفوائد المسجَّلة على حواشي تلك النسخة[61].

ومما يدل على قيمة هذه النسخة العالية ما قيل من أن الأمير أقبغا آص المملوكي اشتراها بنحو عشرة آلاف دينار –أي بما يقارب مئة ألف درهم-، ووقفها بمدرسته في القاهرة[62].

وقد قابل شرف الدين اليُونيني نسخته من البخاري التي هي أصل سماعه على أربعة أصول نفيسة، هي:

الأول: أصل مسموع على الحافظ أبي ذَرّ الهروي، وقد سمع أبو ذر الصحيح من أبي إسحاق المُسْتَملي، وأبي محمد الحَمُّويي[63] السَّرَخْسي، وأبي الهيثم الكُشْمِيْهَني، ثلاثتهم عن أبي عبد الله محمد بن يوسف الفَرَبْري عن أبي عبد الله البخاري. وعلى نسخة أبي ذَرّ المدار الأكبر في رواية الصحيح، لأنها الأجلّ[64]. ورَمَز اليُونيني لهذا الأصل بحرف الهاء على الشكل الآتي(ه)، كما رمز لكل شيخ من شيوخ أبي ذر الثلاثة برمز خاص، فللمُسْتَملي (ســـ) وللحَمُّويي (حـــ) وللكُشْمِيْهَني (هـــ) هكذا، مما يدل على أن أبا ذر كان يذكر على نسخته الفروق بين روايات شيوخه[65]. وهذا الأصل هو الأعلى عند اليُونيني.

الثاني: أصل مسموع على الحافظ أبي محمد الأَصِيْلي[66]، وكان وقفاً في مدرسة الحافظ ضياء الدين المقدسي. وروى الأصيلي الصحيح عن أبي زيد المَرْوزي، وعن أبي أحمد الجُرْجاني، كلاهما عن الفَرَبْري عن البخاري. ورمزه عند اليُونيني (ص).

الثالث: أصل الحافظ أبي القاسم بن عساكر[67] -وفيه نقص-، ورمزه عند اليُونيني (س).

الرابع: أصل مسموع على أبي الوقت السِّجْزي، بقراءة الحافظ أبي سعد السَّمعاني وغيرِه، وكان وقفاً في خانَقاه السُّمَيْساطي بدمشق، وقد تحمّل السَّمعاني هذه النسخة المعتمدة عن أبي الوقت بسنده إلى كَريمة المَروزية عن الكُشْمِيْهَني، عن الفَرَبْري عن البخاري. ورمزُ هذا الأصل عند اليُونيني (ظ).

كما استظهر اليُونيني بأصلَي الحافظ أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، اللذين وُقفا في خانَقاه السُّمَيْساطي، وإحدى هاتين النسختين قرأها عبد الغني المقدسي على أبي عبد الله الأَرْتاحي ثم المصري، بحق إجازته من أبي الحَسَن بن الفَرّاء المَوصلي ثم المصري، عن كَريمة المَروزية، عن الكُشْمِيْهَني[68]. واستظهر أيضاً بنسخة أبي صادق مرشد بن يحيى المَديني ثم المصري التي يرويها أيضاً عن كَريمة عن الكُشْمِيْهَني، وكانت موقوفة في جامع عمرو بن العاص □ بمصر.

وتمت تلك المقابلة في دمشق بحضرة إمام العربية جمال الدين أبي عبد الله بن مالك الجَيّاني نزيل دمشق (ت672هـ) الذي عمل على توجيه الألفاظ المشكِلة التي ثبتت في الرواية[69]، فكان ابن

مالك شيخاً من جهة ضبط المشكِل وتوجيهه وكذلك السن، وتلميذاً من جهة الرواية. قال ابن حجر في ترجمة أبي الحسين اليُونيني: "وقرأ البخاري على ابنِ مالك تصحيحاً، وسمع منه ابنُ مالك رواية"[70]. كما حضر جماعة من العلماء تلك المجالس المبَاركة وبأيديهم نسخ معتمدة.

وقد كَتَب ابن مالك على حاشية الورقة الأولى من المجلد الثاني (وهو الأخير) من النسخة اليُونينية ما نصه: "سمعت ما تضمّنه هذا المجلد من صحيح البخاري □، بقراءة سيدنا الشيخ الإمام العالم الحافظ المتقن شرف الدين أبي الحسين علي بن محمد بن أحمد اليُونيني رضي الله عنه وعن سَلَفه، وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء ناظرين في نسخ مُعتَمد عليها، فكلّما مرّ بهم لفظٌ ذو إشكال بيّنتُ فيه الصواب، وضبطته على ما اقتضاه عِلمي بالعربية"[71].

وفي آخر المجلد المذكور كَتَب أبو الحسين اليُونيني: "بلغتُ مقابلة وتصحيحاً وإسماعاً، بين يدي شيخنا شيخ الإسلام حجّةِ العرب، مالك أزِمّة الأدب، الإمام العلامة أبي عبد الله بن مالك الطائي الجَيّاني أمدّ الله تعالى عمره، في المجلس الحادي والسبعين، وهو يُراعي قراءتي، ويُلاحظ نُطْقي، فما اختارَه ورجّحه وأمر بإصلاحه أصلحته وصححتُ عليه، وما ذكر أنه يجوز فيه إعرابان أو ثلاثة فأعملت ذلك على ما أمر ورجّح.

وأنا أقابل بأصل الحافظ أبي ذر والحافظ أبي محمد الأَصيلي والحافظ أبي القاسم الدمشقي -ما خلا الجزء الثالث عشر والثالث والثلاثين فإنهما معدومان-، وبأصل مسموع على الشيخ أبي الوقت بقراءة الحافظ أبي سعد[72] السمعاني وغيره من الحفاظ، وهو وقف بخانَكاه السُّمَيْساطي. وعلامات ما وافقتُ أبا ذر (ه)، والأَصيليَّ (ص)، والدمشقيّ (س)، وأبا الوقت (ظ)، فيُعلم ذلك. وقد ذكرت ذلك في أول الكتاب في فَرْخَة لتُعلم الرموز"[73].

وقد تحصّلت على نسخ من تلك الفَرْخة المشار إليها، وهي تشتمل على ما يُسمى اليوم في علم التحقيق بوصف النسخ ومنهج التحقيق، ذَكَر فيها الشرفُ اليُونيني الأصول التي اعتمدها في مقابلة نسخته وتصحيحِها، مع رموزها، وبيّن طريقته في إيراد الفروق بينها بصورة تفصيلية، سواء كان ذلك في الحواشي أو بين السطور، وساق إسناده إلى صحيح البخاري في أصله المقابَل، وهو عن الحسين بن المبارك الزَّبيدي الأصل البغدادي، عن أبي الوقت السِّجْزي، عن أبي الحسن الداوُدي، عن الحَمُّوْيي السَّرَخْسي. وأشار اليُونيني إلى وجود بعض الاختلاف بين رواية الداوُدي عن الحَمُّوْيي ورواية أبي ذر عنه.

ثم ساق سنداً له آخر إلى الصحيح –وإن لم يكن سند أصله المقابَل-، وذلك من طريق كَريمة المَروزية عن الكُشْمِيْهَني عن الفَرَبري عن البخاري، منبِّهاً إلى وجود بعض الاختلاف بين رواية كَريمة عن الكُشْمِيْهَني ورواية أبي ذَر عنه. وقد أورد بعد ذلك سند الأصل المسموع على أبي ذَر، وأثنى على هذا الأصل بقوله: "وهي نسخة صحيحة، معتنى بها، حجة، قال الإمام الحافظ العالم العارف الزاهد العابد أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الأزهر الصَّريفيني شيخُنا: هذه النسخة من صحيح البخاري مَفزع يُلجأ إليه، لصحتها وإتقانها"[74].

ثم نوّه بالأصل المسموع على الأَصيلي، وأن عليه حواشي بخط الحافظ ابن عبد البر، وأنه "أصل صحيح تظهر عليه مخايل النباهة والصحة"[75]. وقد ذَكَر أن أصل ابن عساكر سُمع عليه غير مرة، وقال في الأصل المسموع على أبي الوقت بقراءة أبي سعد السَّمعاني: "فإنه أصل أصيل، وهو أحد أصول سَمَاعات دمشق المحروسة وخُراسان...وهو قد سُمع على جماعة من الحفاظ، وسُمع بقراءة جماعة من الحفاظ"[76].

وأوضح بعد ذلك سبب اختياره للرموز التي وضعها للأصول الأربعة، فاختار لأبي ذر الهروي (ه)، وللأصيلي (ص)، لأنه غَلبت عليهما النسبة إلى البلد، واختار (س) لابن عساكر لأنه اشتهر بهذه النسبة، ثم قال: "وأما ابن السمعاني فاخترت له الظاء لحفظه وإتقانه وتقدمه على أقرانه"[77]، فالظاء إذاً من الحفظ، وهذه النسخة هي الأصل المسموع على أبي الوقت كما تقدم.

ثم ساق اليُونيني سنده إلى الأَصيلي في الجامع الصحيح، وقد رواه الأَصيلي عن أبي زيد المَرْوزي وأبي أحمد الجُرْجاني، كلاهما عن الفَرَبْري كما تقدم. وأعقب اليُونيني ذلك بسنده إلى ابن عساكر. ثم ختم بذكر سنده إلى الجامع الصحيح من رواية أبي ذر، وهو سند نازل، لكنه من طريق أبي طاهر السِّلَفي عن القاضي عِياض عن أبي علي الصدفي عن أبي الوليد الباجي عن أبي ذر.

فصنيع الشرف اليُونيني يدل على مدى اهتمام علمائنا السابقين بجمع ما أمكن من النسخ واختيار أمثلها، وإيراد الفروق بين ما اختير منها، واستعمال الرموز، وبيان المنهج، مع التصحيح الدقيق، والتحرير والتحقيق. قال الدكتور شوقي ضيف: "والمهم أن القدماء عرفوا فكرة الرموز التي يستخدمها المحققون اليوم، إشارة إلى نسخ المخطوطات أو إلى الروايات، بل لقد كانوا يعرفون كل القواعد العلمية التي نتَّبعها في إخراج كتاب، لا من حيث رموز المخطوطات فحسب، بل أيضاً من حيث اختيار أوثق النسخ لاستخلاص أدقّ صورة للنص. ولعل خير ما يُمثّل عملهم في هذا الجانب إخراج اليُونيني...لصحيح البخاري"[78]. ثم أبدى إعجابه العالي بهذا العمل القيّم الذي لم يُضف عليه علماء التحقيق اليوم شيئاً يُذكر، بل يبقى للمحدِّثين تميزهم في كون أصولهم التي يحققون عليها مسندة مسموعة، فقال: "وإخراج اليُونيني لصحيح البخاري على هذا النحو، يدل بوضوح على أن أسلافنا لم يُبْقوا لنا ولا للمستشرقين شيئاً يمكن أن يُضاف بوضوح في عالم تحقيق النصوص، ونراه ينص على مكان النسخة لا على اسم صاحبها فقط، وإذا كان قد نقص منها أجزاء مثل أصل أبي القاسم الدمشقي...نَصّ على ذلك، ونراه ينص على أن جميع الأصول كانت مسموعة، وهي أعلى المراتب في تحمّل أي كتاب"[79].

وللنسخة اليُونينية المذكورة فروع كثيرة، بعضها يضاهي الأصل، كالفرع المنسوب إلى المحدّث شمس الدين محمد بن أحمد الغزولي المصري (ت777هـ) كما ذكر شهاب الدين القَسْطلاّني[80]. ومما يجدر التنبيه إليه هنا نسخة العلاّمة المحدّث عبد الله بن سالم البصري المكي (ت1134هـ) من صحيح البخاري، وهي نسخة قيمة، قد قابلها بالنسخة اليُونينية نفسها[81] وبغيرِها من النسخ، قال الإمام ولي الله الدِّهْلَوي في هذا الرجل الجليل ونسخته النفيسة: "ومن مناقبه تصحيح الكتب الستة، ومنها تصحيح الجامع الصحيح للإمام البخاري، مع المقارنة بالنسخة اليُونينية وغيرِها، وجعلَ هذا الفرعَ أحسنَ من الأصل، كتبه بيده، وأخذ في تصحيحه نحواً من عشرين سنة، وقَرَأ البخاريَّ في جوف الكعبة مرتين"[82].

فالنسخة اليُونينية مثال حيّ على الدرجة العالية التي بلغها علماء الحديث السابقون في علم تحقيق النصوص، وجمع النسخ الخطية، وضوابطِ اختيارها، وقد أحرزوا بذلك قَصَب السَّبْق، وبلغوا الغاية، وصاروا مَعْلَماً للناس[83].

ويقابل النسخة اليُونينية في الشهرة والاعتماد والعناية عند المشارقة، نسخة أبي عمران موسى بن سعادة الأندلسي عند المغاربة، وأهميتها تعود إلى كون ابن سعادة انتسخها من أصل شيخه وصهره أبي علي الحسين بن محمد الصَّدَفي وقابلها به، وقرأها عليه مرات كثيرة، وقد أثبت الصَّدَفي بخطه على هذه النسخة قراءة ابن سعادة عليه للكتاب[84]. وقال أبو عبد الله بن الأبّار في ترجمة ابن

سعادة: "وانتسخ صحيحي البخاريّ ومسلم بخطِّه، وسمعهما على صهره أبي علي، وكانا أصلين لا يكاد يوجد في الصِّحّة مثلهما، حكى الفقيه أبو محمّد عاشر بن محمّد أنّهما سُمعا على أبي عليّ نحو ستّين مرّة"[85].

فالنسخة اليونينية في هذا المقام أنموذج فريد، لكنه ليس بوحيد، فتراثنا الحديثي زاخر بالأمثلة على مدى عناية المحدثين بجمع النسخ والأصول، ومدى دقتهم في اختيار الأمثل منها.

الخاتمة

أسفر هذا البحث الوجيز عن نتائج متعددة، ألخصها فيما يأتي:

- إرساءُ علماء الحديث قواعد علم التحقيق، ورسمُهم مناهجه، بشهادة الموافق والمخالف.
- سبق المحدِّثين علماء التحقيق تنظيراً وتطبيقاً.
- تنويه المحدِّثين بأهمية جمع المخطوطات للكتاب المراد تحقيقه.
- ضرورةُ جمع النسخ الخطيّة، لدراستها وتصنيفها، واختيار ما يصلح منها في عملية التحقيق.
- من مخاطر التساهل في جمع النسخ الخطية تقديم الكتب محرّفة أو مختلة الاسم والنسبة.
- مُبَيَّضة المؤلف هي العُمدة إذا كانت آخر إصدارة للكتاب.
- لا يصلح التلفيق بين الروايات المختلفة عن المؤلف، بخلاف نسخ الرواية الواحدة.
- لا يُغترّ بمُسوَّدة المؤلف إلا إذا لم تكن له مُبَيَّضة، وكانت المسوَّدة آخرَ ما قدّم.
- ما قرأه المؤلف أو قُرئ عليه أو أملاه، يلي مبيَّضته في المنزلة، ويُعتمد آخرُ ما قُرئ وأُملي.
- ما أخذ عن مبيَّضة المؤلف أو عمّا قرأه وأملاه، هو تالٍ في المنزلة، ثم ما تفرع مع التوثيق.
- النُّسخ الموثّقة بالإسناد أو المقابلة أو جلالة الناسخ أو نحوها، تُعدّ مرتبة تالية.
- النُّسخ غير المُوثّقة تكون مرتبتها بعد الموثقة.
- تعتبر أقدمية النسخ عند تماثلها في التوثيق، وكذلك عند استوائها في عدم التوثيق.
- تمامُ النسخة أو وضوحُ خطها لا يُعدّ معياراً للتقديم، إلا إذا تشابهت النسخ في التوثيق والتاريخ.
- الفرعُ المنسوخ من أصل صحيح مع المقابلة والتوثيق، يصير أصلاً لاسيما مع فَقْد الأول.
- النسخة الأم هي آخر ما اعتمده المؤلف، سواء كتبها بنفسه، أو لا، لكنه قرأها أو قرئت عليه قراءة تدقيق وإتقان، أو أملاها على متقن.
- النسخة الأم تُثْنِيَت كما هي من غير تدخل من المحقق في المتن بإصلاح أو تغيير.
- استشعار المحقق خطأ مّا في النسخة الأم، قد لا يكون في حقيقة الأمر كذلك.
- وجود الأخطاء في النسخة ليس معياراً مطرداً للتدنّي، فبعض المصنِّفين عُرفوا باللحْن، فيُثبت كلامهم على وجهه من غير تصرف، هذا إذا كانت النسخة موثقة ومعتمدة.
- إذا افتُقدت النسخة الأم وتشابهت النسخ في التوثيق أو عدمه، فحينئذ يصار إلى التلفيق.
- اتخاذ أصل وإن لم يكن أهلاً لذلك، تعسف ظاهر.
- النسخة اليُونِيْنِيّة من صحيح البخاري اعتُمد فيها على عدة أصول متقنة نفيسة منتقاة.
- اليُونِيْنِيّة بلغت الغاية في المقابلة والتصحيح والسماع والتحقيق والتوثيق.
- بيّن اليُونينيّ في مقدمة له: الأصول المعتمدة، مع وصفها، وبيان مكانتها، والإشارة إلى رموزها، وطريقته في إيراد الفروق بينها، مع التوثيق بالإسناد.
- النسخة اليُونِيْنِيّة أنموذج من النماذج الكثيرة التي تدل على علو كعب المحدثين في تحقيق كتب السنة وعلومها.

الهوامش

1. من أعلام الدعوة والحركة الإسلامية المعاصرة: محمد المبارك ..العالم والمفكر الداعية، لعبد الله العقيل، مجلة (المجتمع) العدد 1708، ص44.
2. تنظر ترجمة هذا المستشرق الفرنسي في موسوعة المستشرقين للأستاذ الكبير الدكتور عبد الرحمن بَدَوي 535-529، وذلك لإدراك مكانته ومن ثَمّ مكانة قوله.
3. ينظر: تحقيق التراث العربي ..منهجه وتطوره للدكتور عبد المجيد دياب 77.
4. مصطلح التاريخ 5.
5. مصطلح التاريخ 12.
6. سورة فاطر: من الآية 14.
7. قاله الأستاذ عبد السلام هارون في تحقيق النصوص ونشرها 46. وينظر فيه أيضاً 42.
8. الحيوان 1/79.
9. تحقيق النصوص ونشرها 64.
10. المصدر السابق 48.
11. البحث الأدبي: طبيعته، مناهجه، أصوله، مصادره 211-210.
12. أخرجه أبو بكر الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (1641).
13. رواه الخطيب في الجامع أيضاً (1670).
14. مصطلح التاريخ 15.
15. مصطلح التاريخ 16. وينظر تحقيق التراث العربي..منهجه وتطوره 300.
16. مقدمة تحقيق مسند الإمام أحمد بن حنبل 74.
17. المصدر السابق 75-74.
18. وقديماً سلك أحد العلماء مسلكاً غريباً في البحث عن نسخة من كتاب، وذلك أنه أقام بعرفة في الحج منادياً يطوف على منازل الحجيج، يسألهم عن ذاك الكتاب، قال ياقوت الحَمَوي في معجم الأدباء 5/2115 في ترجمة أبي عثمان الجاحظ إمام البيان: "قال أبو حَيّان: ومن عجيب الحديث في كتبه ما حدثنا به عليُّ بن عيسى النَّحْوي الشيخُ الصالح قال: سمعت ابن الأَخْشَاد شيخَنا أبا بكر- (هو العلاّمة أحمد بن علي، ويُعرف أيضاً بابن الإِخْشِيد)- يقول: ذكر أبو عثمان في أول كتاب الحيوان أسماء كتبه، ليكون ذلك كالفِهْرِسْت، ومرّ بي في جملتها الفرق بين النبي والمتنبئ، وكتابُ دلائل النبوة، وقد ذكرهما هكذا على التفرقة، وأعاد ذكر الفَرْق في الجزء الرابع لشيء دعاه إليه، فأحببتُ أن أرى الكتابين، ولم أقدِرْ إلا على واحد منهما، وهو كتاب دلائل النبوة، وربما لُقّب بالفرق خطأ، فهمَّني ذلك وساءني، في سوء ظفري به، فلما شَخَصْتُ من مِصْر ودخلت مكة -حرسها الله تعالى- حاجّاً، أقمت منادياً بعرفاتٍ ينادي -والناسُ حضورٌ من الآفاق، على اختلاف بُلدانهم، وتنازُح أوطانهم، وتباين قبائلهم وأجناسهم، من المشرق إلى المغرب، ومن مَهَبّ الشَّمال إلى مَهَبّ الجَنوب، وهو المنظر الذي لا يشابهه منظر-: رحم الله من دلّنا على كتاب الفرق بين النبي والمتنبئ لأبي عثمان الجاحظ، على أي وجهٍ كان. قال: فطاف المنادي في تَرَابيع عرِفات، وعاد بالخيبة، وقال: عجب الناسُ مني، ولم يعرفوا هذا الكتاب، ولا اعترفوا به! قال ابن أَخْشَاد: وإنما أردتُ بهذا أن أبلغ نفسي عُذْرَها". وتُنظر ترجمة ابن الأَخْشَاد في سير أعلام النبلاء 15/217-218.

19. ينظر مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي للدكتور محمود الطناحي 22.
20. ينظر بحث: نظرات نقدية في ميدان تحقيق المخطوطات للدكتور أحمد حسن فرحات -ضمن كتاب صناعة المخطوط العربي الإسلامي من الترميم إلى التجليد، الدورة التدريبية الدولية الأولى بدبي 381-380.
21. تحقيق النصوص ونشرها 29. وينظر فيه 39-38، كما ينظر علم الاكتناه العربي الإسلامي للدكتور قاسم السامرائي 84.
22. نقلاً عن بحث: علم المخطوطات والتحقيق العلمي للدكتور أحمد شوقي بِنْبِين-ضمن كتاب المخطوط العربي وعلم المخطوطات- 17، وقد نَقَل عن طبعة حَجَرية لكتاب القانون لليُوسي الملزمة 24/4، وقمت بالتثبُّت من هذا النقل في المصدر المذكور.
23. ينظر تعدد روايات الكتاب الحديثي وأثره للدكتور محمد بن عمر بازمول -بحث منشور في مجلة جامعة الإمام بالرياض- 97-83.
24. تحقيق النصوص ونشرها 33.
25. قواعد تحقيق المخطوطات 13.
26. أخرجه أبو بكر الخطيب في تاريخ مدينة السلام 2/325.
27. سير أعلام النبلاء 12/403.
28. أخرجه أبو بكر الخطيب في تاريخ مدينة السلام 2/333.
29. ينظر تعدد روايات الكتاب الحديثي وأثره للدكتور محمد بازمول -بحث منشور في مجلة جامعة الإمام بالرياض- 88-87.
30. ينظر المصدر السابق 103-102.
31. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع 189. مع استظهاري بنسخة أيا صوفيا 54ب55-أ، ونسخة الظاهرية 37أ.
32. شرح ألفية الحديث 250.
33. قال الأستاذ عبد السلام هارون في تحقيق النصوص ونشرها 32 : "ومُسَوَّدة المؤلف إن ورد نص تاريخي على أنه لم يُخرج غيرها كانت هي الأصل الأول".
34. منهج الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال في نقد الرجال لقاسم سعد -رسالة ماجستير لم تنشر بعد- 1/ط-ي.
35. أصول نقد النصوص ونشر الكتب 17.
36. تحقيق النصوص ونشرها 29.
37. ينظر مقدمة تحقيق فتح المغيث 194-1/191، 199.
38. شرط القراءة على الشيوخ 45.
39. قواعد تحقيق المخطوطات 14-13.
40. مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي 8. وينظر البحث الأدبي: طبيعته، مناهجه، أصوله، مصادره 172، وقواعد تحقيق المخطوطات 14-13.
41. أصول نقد النصوص ونشر الكتب 14.
42. المصدر السابق 15.
43. تحقيق النصوص ونشرها 38-37.

44. علم الاكتناه العربي الإسلامي 85. وينظر البحث الأدبي: طبيعته، مناهجه، أصوله، مصادره 178.
45. في كتابه: نحو علم مخطوطات عربي 181.
46. مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمُحْدَثين 68.
47. ينظر بحث: علم المخطوطات والتحقيق العلمي للأستاذ أحمد شوقي بِنين-ضمن كتاب المخطوط العربي وعلم المخطوطات- 42.
48. تاريخ الإسلام ووَفَيَات المشاهير والأعلام للذهبي 8/242.
49. ينظر تحقيق النصوص ونشرها 80-79.
50. أصول نقد النصوص 43-42.
51. تحقيق النصوص ونشرها 73. وينظر فيه أيضاً 48.
52. مصطلح التاريخ 45-44.
53. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع 186-185. مع استظهاري بنسخة أيا صوفيا 53ب54-أ، ونسخة الظاهرية 36ب.
54. تحقيق النصوص ونشرها 79.
55. تحقيق النصوص ونشرها 48-47. وينظر قواعد تحقيق المخطوطات للمنجد 16.
56. ينظر قواعد تحقيق المخطوطات 10، 17، وتحقيق التراث العربي..منهجه وتطوره -226 227.
57. البحث الأدبي: طبيعته، مناهجه، أصوله، مصادره 188. وينظر قواعد تحقيق المخطوطات 17.
58. اليُوْنِيْني نسبة إلى يُونين بلدة من أعمال بَعْلَبَكّ في محافظة البِقاع في لبنان. وأما البَعْلي فنسبة إلى بَعْلَبَكّ كالبَعْلَبَكّي.
59. الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي 4/345. ورواية الفَرَبْري هي الأشهر بين روايات صحيح البخاري، قال أبو محمد الرُّشاطي -كما في إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح لابن رُشَيد -15: "وعلى الفَرَبْري العُمدة في رواية كتاب البخاري".
60. معجم الشيوخ -المعجم الكبير- 2/40.
61. مقدمة إرشاد الساري 1/58.
62. المصدر السابق 1/57. ومما يُذكر هنا أن فرعاً متأخراً من اليُونينية نُسخ سنة 1117هـ اشتراه المحدِّث أحمد بن محمد بن ناصر المغربي الدَّرْعي التمـگروتي من مكة المكرمة للزاوية الناصرية بدَرْعة بثمانين ديناراً ذهباً، وهو موجود اليوم في الخزانة العامة بالرباط. فهرس الفهارس للعلامة محمد عبد الحي الكتاني 2/677-678، وقَبَس من عطاء المخطوط المغربي لمحمد المَنُوني 1/112.
63. كذا ضَبَط هذه النسبة ابنُ نُقطة في تكملة الإكمال 2/358، وابن رُشَيد في إفادة النصيح 31.
64. قال ابن حجر في فاتحة فتح الباري 1/42: "فليقع الشروع في الشرح، والاقتصار على أتقن الروايات عندنا، وهي رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة، لضبطه لها وتمييزه لاختلاف سياقها، مع التنبيه إلى ما يُحتاج إليه مما يُخالفها".
65. نَقَل ابن رُشَيد في إفادة النصيح 45 الرموز التي وضعها أبو ذر لشيوخه الثلاثة، مع تفصيل

مهم، فلينظر.
وأصلُ أبي ذَرّ الذي بخطه قد كان في حَوْزة ابنه أبي مَكتوم عيسى، وهو من مروياته عن أبيه. وقد اشتراه منه أحد أمراء المرابطين وسمعه عليه بمكة المكرمة سنة 497هـ، ثم حمله معه إلى المغرب، وقد فُقد بعدُ هناك. قَبَس من عطاء المخطوط المغربي 1/88، وينظر 99-1/98. وقال أبو طاهر السِّلَفي عند ذكره أبا مَكتوم في الوَجيز في ذِكر المُجاز والمُجيز 85: "وقد كان ميمون بن ياسين الصِّنهاجي من أمراء المرابطين، رغب في السماع منه بمكة...فاشترى منه صحيح البخاري أصلَ أبيه الذي سمعه فيه على أبي إسحاق المُستَملي وأبي محمد الحَمُّويي وأبي الهيثم الكُشْمِيْهَني عن الفَرَبْري عن البخاري، بجملة كثيرة، وسمعه عليه في عدة أشهر قبل وصول الحجيج". وقال ابن رُشَيد في إفادة النصيح 44 عند ذكره لأبي ذر الهَروي: "ومن أشهر الطرق المشرقية عنه في صحيح البخاري رواية ابنه أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر عنه". ثم أشار ابن رُشيد إلى طرقه المغربية.

66. وينظر عن بعض فروع نسخة الأصيلي من الصحيح: قَبَس من عطاء المخطوط المغربي 1/93.

67. لا أدري هو سند ابن عساكر في هذا الأصل إلى الفَرَبْري عن البخاري، لم يذكره اليُونيني، علماً بأن ابن عساكر روى صحيح البخاري -كما في تاريخ دمشق، حسبما ذكر الدكتور طلال الدّعجاني في كتابه: موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق -1/527-531 من خمسة طرق عن الفَرَبْري: من طريق الكُشْمِيْهَني -وهو الأشهر- والحَمُّويي وأبي زيد المروزي وابن شَبُّويه المروزي وأبي حامد النُّعَيمي، فعن الكُشْمِيْهَني: أبو سهل الحَفْصي وكَريمة وأبو الخير بن أبي عِمران -وثلاثتهم من مرو- وأبو عبد الله الخَبّازي المقرئ، وعن الحَمُّويي: أبو الحسن الداودي، وعن أبي زيد المروزي: أبو الحسن بن السِّمسار وأبو الحسين بن المَيداني وعبد الواحد بن مِشْماس الهمْداني، وعن ابن شَبُّويه: سعيد العَيّار، وعن النُّعَيمي: عبد الواحد المَليحي.

68. رموز الجامع الصحيح لليُونيني 4ب-5أ، ومقدمة إرشاد الساري 1/57. والرمز لهذه النسخة ولنسخة أبي صادق عند اليُونيني هو الكتابة بالحمرة. وأشير هنا إلى أن شرف الدين اليُوْنِيْني تحمّل رواية الأَرْتاحي وأبي صادق عن شيخه كمال الدين أبي الحسن علي بن شُجاع بن سالم العبّاسي المصري بالقاهرة. الأصول المشار إليها في النسخة اليُونينية لشرف الدين اليُونيني نسخة مكتبة الأزهر 104ب-105أ (ضمن مجموع)، ونسخة وزارة الأوقاف المصرية 4أب.

69. مقدمة إرشاد الساري 1/57.

70. الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة 3/58.

71. مقدمة إرشاد الساري 1/58.

72. في المصدر: (أبي منصور)، والصواب ما أثبته، وهو الذي نصّ عليه شهاب الدين القَسْطَلاّني في موضع آخر من مقدمة إرشاد الساري 1/57، وكذلك الشرف اليُونيني نفسه في الأصول المشار إليها في نسخته -وهي الفَرْخَة التي ستأتي الإشارة إليها قريباً إن شاء الله تعالى- النسخة الأزهرية 104أ (ضمن مجموع)، ونسخة وزارة الأوقاف المصرية 2أ.

73. مقدمة إرشاد الساري 1/58. وقد كُتب رمز ابن عساكر الدمشقي في مطبوعة مقدمة القَسْطَلاّني بالشين المعجمة، والصواب بالسين المهملة نقلاً عن عدة نسخ خطية من الفَرخة المذكورة،

إضافة إلى ما ذكره اليُونيني فيها من تفسير لهذا الرمز كما سيأتي قريباً إن شاء الله تعالى.

74. الأصول المشار إليها في النسخة اليُونينية نسخة مكتبة الأزهر 105أ (ضمن مجموع)، ونسخة وزارة الأوقاف المصرية 5أ.
75. المصدر السابق نسخة مكتبة الأزهر 105أ (ضمن مجموع)، ونسخة وزارة الأوقاف المصرية 5ب.
76. الأصول المشار إليها في النسخة اليُونينية نسخة مكتبة الأزهر 105أ (ضمن مجموع).
77. المصدر السابق 105ب (ضمن مجموع).
78. البحث الأدبي: طبيعته، مناهجه، أصوله، مصادره 186-185.
79. البحث الأدبي: طبيعته، مناهجه، أصوله، مصادره 187.
80. مقدمة إرشاد الساري 58-1/57. وينظر فهرس الفهارس 678-2/677، وقَبَس من عطاء المخطوط المغربي 1/118.
81. ينظر قَبَس من عطاء المخطوط المغربي 1/117.
82. مقدمة الدكتور تقي الدين الندوي لتحقيق الجامع الصحيح للإمام البخاري بحاشية المحدِّث أحمد السَّهارنفوري 1/18.
83. مشهور أن الطبعة السلطانية المنفَّذة في المطبعة الأميرية ببُولاق في القاهرة بأمر من السلطان العثماني عبد الحميد الثاني بين سنتي 1313-1311هـ هي أول نشرة طباعية للنسخة اليُونينية، لكن ليس من المؤكد اعتماد القائمين بتصحيحها على أصل اليُونينية، فالمشرف على العمل وهو حينئذ شيخ الأزهر الشيخ حَسُّونَة بن عبد الله النَّواوي ذكر في تصديره لهذه الطبعة اعتماد المصحِّحين على النسخة اليُونينية، وأما اللجنة المصحِّحة فقد صرّحت في تقريرها باعتماد نسخة من فروع اليُونينية، إلى جانب نسخ أخرى خلافها، ولم تُسمها. وينظر قَبَس من عطاء المخطوط المغربي 1/120.

وقد رجّح العلاّمة الشيخ أحمد شاكر في مقالته: النسخة اليُونينية من صحيح البخاري 1/135 -ضمن جَمْهَرة مقالات العلاّمة الشيخ أحمد محمد شاكر مع أهم تعقّبات الشيخ على دائرة المعارف الإسلامية- أن الطبعة السلطانية المذكورة لم تشتمل على جميع ما في اليُونينية من تعليقات وفروق، وأن الفَوات كثير جداً، وهذا إن صحّ فإنه يدعو إلى إعادة التحقيق والنشر اعتماداً على أجود فروع اليُونينية المتوافرة اليوم، إن كان الأصل قد فُقد.

84. فهرس الفهارس 2/706، ومخطوطة وحيدة في العالم: صحيح الإمام البخاري بخط الحافظ الصَّدَفي للدكتور عبد الهادي التازي -ضمن مجلة دعوة الحق- 19، 24-23، 26، وقَبَس من عطاء المخطوط المغربي 1/87، 102. وتحتفظ الخزانة العامة بالرباط بثلاثة أسفار -من أصل خمسة- من نسخة ابن سعادة. وينظر عن نسخة الصَّدَفي فهرس الفهارس 709-2/707، ومخطوطة وحيدة في العالم 33-23، وقَبَس من عطاء المخطوط المغربي 1/96، 102.
85. التكملة لكتاب الصلة 2/177.

فهرس المصادر والمراجـع

الأصول المشار إليها في النسخة اليُونينية لشرف الدين اليُونِيْني (ت701هـ)، نسخة مكتبة الأزهر بالقاهرة (225 مجاميع)، ونسخة وزارة الأوقاف المصرية.

أصول نقدِ النصوص ونشرِ الكتب لبرچستراسر (1351هـ/1932م)، وهو عبارة عن محاضرات

ألقاها في كلية الآداب بالجامعة المصرية -جامعة القاهرة حالياً-، وأعدها للنشر محمد البكري، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة 1431هـ/2010م.
إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح لابن رُشَيد (ت721هـ) ، تحقيق محمد الحبيب بن الخُوجه، الدار التونسية للنشر بتونس.
الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عِياض (ت544هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث بالقاهرة والمكتبة العتيقة بتونس، الطبعة الأولى 1389هـ/1970م. وكذلك نسخة آيا صوفيا -ضمن المكتبة السليمانية- بإستنبول، ونسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق (1197).
إنجيل يهوذا أحدث الأناجيل اكتشافاً لديمة الجابر، مجلة المجتمع التي تصدر عن جمعية الإصلاح الاجتماعي بالكويت، العدد 1709، السنة 1427هـ/2006م.
البحث الأدبي: طبيعته، مناهجه، أصوله، مصادره لشوقي ضيف (ت1426هـ)، دار المعارف بالقاهرة، الطبعة السادسة.
تاريخ الإسلام ووَفَيات المشاهير والأعلام لشمس الدين الذهبي (ت748هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى 1424هـ/2003م.
تاريخ مدينة السلام وأخبارُ محدِّثيها وذكرُ قُطّانها العلماءِ من غير أهلها وورادِيها لأبي بكر الخطيب (ت463هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى 1422هـ/2001م.
تحقيق التراث العربي: منهجه وتطوره لعبد المجيد دياب، دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الثانية 1993م (1414هـ).
تحقيق النصوص ونشرها لعبد السلام هارون (ت1408هـ)، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة السابعة 1418هـ/1998م.
تعدد روايات الكتاب الحديثي وأثره لمحمد بن عمر بازمول، بحث منشور في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، العدد (35)، سنة 1422هـ.
تكملة الإكمال لابن نُقطة (ت629هـ)، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي وغيره، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة الأولى 1408هـ.
التكملة لكتاب الصلة لأبي عبد الله بن الأبّار (ت658هـ) ، تحقيق عبد السلام الهراس، دار المعرفة بالدار البيضاء.
الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (ت463هـ)، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف بالرياض، 1403هـ/1983م.
الحيوان للجاحظ (ت255هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، المجمع العلمي العربي الإسلامي ببيروت، الطبعة الثالثة 1388هـ/1969م.
الدُّرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر (ت852هـ)، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى 1418هـ/1997م.
الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي (ت795هـ)، دار المعرفة ببيروت.
رموز الجامع الصحيح لشرف الدين اليُونِيْني (ت701هـ)، نسخة مكتبة عارف حكمة ضمن مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة (61/232).

سير أعلام النبلاء للذهبي (ت748هـ)، تحقيق جماعة بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة التاسعة 1413هـ/1993م.
شرح ألفية الحديث لزين الدين العراقي (ت806هـ)، اعتناء محمود ربيع، عالم الكتب ببيروت، الطبعة الثانية 1408هـ/1988م.
شرط القراءة على الشيوخ لأبي طاهر السِّلَفي (ت576هـ)، اعتناء محمد زَرْيُوح، دار التوحيد للنشر بالرياض، الطبعة الأولى 1429هـ/2008م.
علم الاكتناه العربي الإسلامي لقاسم السامرائي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، الطبعة الأولى 1422هـ/2001م.
علم المخطوطات والتحقيق العلمي لأحمد شوقي بِنْبِين -ضمن كتاب المخطوط العربي وعلم المخطوطات، المشتمل على أعمال ندوة عقدت في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس بالرباط، تنسيق أحمد شوقي بِنْبِين، نشرته كلية الآداب المذكورة، الطبعة الأولى 1994م (1415هـ).
فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني (ت852هـ) ، تحقيق سيد الجليمي وأيمن بن عارف، دار أبي حيان بالقاهرة، الطبعة الأولى 1416هـ/1996م.
فِهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات لمحمد عبد الحيّ بن عبد الكبير الكتاني (ت1382هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية 1402هـ/1982م.
قَبَس من عطاء المخطوط المغربي لمحمد المَنُّوني (ت1420هـ)، دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى 1999م (1420هـ).
قواعد تحقيق المخطوطات لصلاح الدين المنجد (ت1431هـ)، دار الكتاب الجديد ببيروت، الطبعة السابعة 1987م (1407هـ).
الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الأحاديث لابن عدي الجرجاني (ت365هـ)، نسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق (1155).
مخطوطة وحيدة في العالم: صحيح الإمام البخاري بخط الحافظ الصَّدفي لعبد الهادي التازي -ضمن مجلة دعوة الحق التي تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافة بالمملكة المغربية، العدد (8)، السنة (15)، 1393هـ/1973م.
مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي لمحمود الطناحي (ت1419هـ)، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى 1405هـ/1984م.
مصطلح التاريخ لأسد رستم (ت1385هـ/1965م)، المكتبة العصرية بصيدا في لبنان، 1431هـ/2010م.
معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) لياقوت الحَمَوي (ت626هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى 1993م (1414هـ).
معجم الشيوخ -المعجم الكبير- للذهبي (ت748هـ)، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق بالطائف، الطبعة الأولى 1408هـ/1988م.
مقدمة إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري لشهاب الدين القَسْطَلاّني (ت923هـ)، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى 1416هـ/1996م.

مقدمة تحقيق الجامع الصحيح للإمام البخاري (ت256هـ)، لجماعة من كبار علماء الأزهر بإشراف الشيخ حسونة النواوي، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر، 1311ه.
مقدمة تحقيق الجامع الصحيح للإمام البخاري (ت256هـ) بحاشية المحدِّث أحمد السَّهارنفُوري (ت1297هـ) لتقي الدين الندوي، مركز الشيخ أبي الحسن الندوي للبحوث والدراسات الإسلامية بالهند، الطبعة الأولى 1432هـ/2011م
مقدمة تحقيق فتح المغيث بشرح ألفية الحديث لشمس الدين السخاوي (ت902هـ)، لعبد الكريم الخُضير ومحمد آل فهيد، مكتبة دار المنهاج بالرياض، الطبعة الثانية 1432هـ.
مقدمة تحقيق المسند لأحمد بن حنبل (ت241هـ)، جمعية المكنز الإسلامي بالقاهرة 1427هـ.

Importance of Collecting Manuscripts when Editing Hadith Books and their Selection Constraints

Kassem Saad
College of Shari'a & Islamic Studies - University of Sharjah
Sharjah - UAE

Abstract
Scholars of hadith laid specific rules for editing manuscripts. The aim of this article is to explain the importance of collecting manuscripts and to warn against breaking its rules. Furthermore, the article indicates the scientific constraints for choosing the manuscript copies in the process of editing according to the rules set by the scholars of hadith. The Unini's edition of al-Bukhari's Sahih was presented as an example for applying and following the rules in this field at a time when nobody had any idea about these rules. In conclusion, if scholars of hadith were provided with the means available to us nowadays in the field of manuscripts, they would have excelled.